

وإذ تؤكد أن تفاقم المشاكل الاقتصادية العالمية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية يقتضي مزيداً من الإجراءات الدولية المتضافرة بغية تيسير إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة وتعزيز العدالة الاجتماعية الدولية ،

١ - تطلب إلى جميع الدول أن تتخذ خطوات وتدابير ملموسة لتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تنفيذاً كاملاً ، مما يساهم في القيام على نحو فعال بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفي تنشيط النمو والتطور الاقتصادي في البلدان النامية ؛

٢ - تؤكد من جديد حق كل بلد في اعتماد النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب لتنميته الذاتية ، دون تدخل خارجي ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً تحليلياً عن التقدم المحرز امتثالاً لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأثره في حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية وفي تنشيط نموها وتطورها الاقتصادي .

الجلسة العامة ٨٣

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

١٧١/٤٤ - إدماج المرأة في عملية التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٤/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يستكمل " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية " على أساس منتظم ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ بشأن النهج الذي يتعين اتباعه لاستكمال الدراسة الاستقصائية العالمية ، وقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وتحيط علماً بقراري المجلس ١٠٦/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، و ١٠٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن التنسيق على نطاق المنظومة للأنشطة الرامية إلى النهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية ،

وإذ تؤكد ضرورة قيام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بمراعاة مكانة المرأة مراعاة تامة في أنشطتها ، وإذ تسلّم بالدور الحفّاز الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،

وينبغي أن تتناول الاستراتيجية ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين الدائمين على نطاق واسع والتعجيل بهما ، بما في ذلك :

' ١ ' الدين الخارجي ؛

' ٢ ' التجارة الدولية والسلع الأساسية ؛

' ٣ ' التكنولوجيا ؛

' ٤ ' السياسات الصناعية والسياسات الغذائية والزراعية ؛

' ٥ ' أطر السياسات الاقتصادية ؛

(ب) الجوانب ذات الأولوية في التنمية :

' ١ ' استئصال الفقر والجوع ؛

' ٢ ' تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية ؛

' ٣ ' السكان ؛

' ٤ ' البيئة ؛

' ٥ ' الأغذية والزراعة ؛

(ج) ضرورة مراعاة الاحتياجات والحالات والمشاكل المختلفة ، بما في ذلك تلك الخاصة بأقل البلدان نمواً ؛

(د) تمويل التنمية .

رابعاً - دور هيئات الأمم المتحدة

خامساً - الاستعراض والتقييم

١٧٠/٤٤ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠/١ (د - ٦) و ٣٢٠/٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، التي وضعت أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٣) ،

وإذ يساورها بالغ القلق أنه منذ اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية استمرت الحالة الاقتصادية في البلدان النامية في التدهور وظلت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

٥ - تطلب أن تتناول الطبعة التالية من " الدراسة الاستقصائية العالمية "، مع مراعاة التوصيات الواردة في " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩ "، أثر الأحوال الاقتصادية السائدة في البلدان النامية على المرأة، وأن تحدد العقبات التي تعوق الدور الاقتصادي للمرأة في المجالات الرئيسية للتنمية، مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بالمرأة في مجالات التعليم، والصحة، والسكان، وتوزيع الدخل، والعمالة، والبيئة، فضلاً عن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، ودور المرأة الاقتصادي على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وأن تتضمن مقترحات بشأن اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودولية متضافرة لتعزيز دور المرأة كعنصر فاعل في عملية التنمية ومستفيد منها؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن، عند استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية، تنسيق إعدادها مع إعداد " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم "، والخطة المتوسطة الأجل، والخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمرأة والتنمية؛

٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تطوير البيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس فيما يتصل بدور المرأة في عملية التنمية، بما في ذلك الاستكالات العادية لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للمؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة، وذلك كل سنتين، مع وجوب إيلاء اهتمام خاص، في هذا الصدد، للإحصاءات الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار المساهمات المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تقدمها المرأة في عملية التنمية، ولإدراج القطاع غير الرسمي في النظم الجديدة للحسابات والميزانيات القومية على نحو يبين بصورة كافية أنشطة المرأة، ولكفالة تضمين هذه البيانات في الدراسات والوثائق ذات الصلة التي تصدر عن منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مساعدة الحكومات، بناءً على طلبها، في رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة؛

٩ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، في إطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها، أن تكفل جمع البيانات المصنفة حسب الجنس التي تشمل موظفي المشاريع الوطنيين والدوليين، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون، فضلاً عن المستفيدين من برامجهم وتقديم تقارير عن تلك البيانات؛

١٠ - تطلب إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره لعام ١٩٩١ عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية فضلاً عن جهود الأمم المتحدة في إدماج المرأة في عملية التنمية، بوصفها نشاطاً رئيسياً ومحدداً لمنظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص بمحو الأمية، والتعليم، والصحة، والسكان والبيئة، والعمالة، والمشاركة في اتخاذ القرارات؛

١١ - تطلب إلى لجنة مركز المرأة أن تضع في اعتبارها هذا القرار لدى قيامها في دورتها الممتدة في عام ١٩٩٠ باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية.

الجلسة العامة ٨٣

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

وإذ تشير إلى استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٤)، وإذ تؤكد أنه ينبغي للأنشطة المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية أن تضع في الاعتبار التوصيات ذات الصلة الواردة في تلك الوثيقة،

وإذ تحيط علماً بـ " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩ " ^(٥) وبقرار الأمين العام عن إسراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية^(٦)،

وإذ تسلم بمساهمة المفاهيم والطرق الجديدة في جمع البيانات الإحصائية عن المرأة، وهو الأمر الذي يعزز عمق وشمول التحليل، وإذ تضع في اعتبارها أن الدراسة الاستقصائية العالمية، بوصفها التقييم الأساسي لما أحرز أو لم يحرز من تقدم في النهوض بالمرأة، ينبغي أن تشكل الوثيقة الأساسية للمؤتمر العالمي للمرأة الذي توخت عقده استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٤)،

وإذ تسلم بأن تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية أثناء الثمانينات لم تحقق الفوائد التي كانت متوقعة في بداية العقد بالنسبة إلى كثير من النساء، ولا سيما النساء في البلدان النامية،

وإذ تسلم أيضاً بالمساهمة الملحوظة التي تقدمها المرأة في النشاط الاقتصادي وبما تمثله من قوة رئيسية من أجل التغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، واقتناعاً منها بأن عملية التنمية ينبغي أن تسعى إلى تحسين وتيسير مشاركة المرأة في جميع مجالات الاقتصاد،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يوزع " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩ " ^(٥)، ولا سيما على الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة والوزارات المعنية بالسياسة الاقتصادية والجامعات؛

٢ - تدعو الحكومات إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، حسب الاقتضاء، التوصيات الواردة في " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩ "، عند وضع سياساتها الوطنية من أجل التنمية والتكيف والإصلاح الاقتصادي؛

٣ - ترى أن دور المرأة وإمكاناتها في الميدان الاقتصادي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الكامل في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين مجملًا مشروحاً للاستكمال العادي التالي للدراسة الاستقصائية العالمية، وتطلب تقديم الاستكمال التام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك في موعد يتيح النظر في ذلك الاستكمال بطريقة سليمة؛

(٤) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، نيروبي، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/85.IV.10، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/89.IV.2.

(٦) A/44/290-E/1989/105.